الهيمنة الاستعمارية الفرنسية على البلاد التونسية

الهيمنة السّياسيّة:

أبقى نظام الحماية الفرنسيّة بتونس على الإدارة التّونسيّة المتكوّنة أساسا من :

علي باي

- الباي : يقيم بالعاصمة .
- القايد : الوالي ممثّل الباي في الجهات .
- الخليفة : ممثّل القايد محليّا .
- الشّيخ : مساعد الخليفة .

وتتكوّن إدارة نظام الحماية بتونس من :

- المقيم العام : وهو الذي يوجّه سياسة الباي .
- الكاتب العام للحكومة : وهمّته مراقبة الوزراء والموظّفين .
- المراقب المدني : وهو الذي يطبّق أوامر الحكومة في الجهات .

المقيم العام الفرنسي بول كامبون

ومن هنا نستنتج أنّ الإدارة التونسيّة قد تجرّدت من كلّ سلطها و هكذا تمّت الهيمنة على الحكومة التّونسيّة .فالماسك الحقيقي بزمام الأمور هو المقيم للسّلطة الفرنسيّة فلا يمكن للباي أن يتّخذ أي قرار دون اللّجوء إليه وذلك بمساعدة مراقبين مدنيين ينوبونه بالشّمال والوسط . ويوجد أيضا الكاتب العام للحكومة التّونسيّة وهو فرنسي ومهمّته تسيير الوزراء والموظّفين .

الهيمنة الاقتصادية:

سيطر المعمّرون الأوروبيون وخاصة الفرنسيون منهم على الأراضي التونسيّة ، وتضاعفت مساحة هذه الأراضي المغتصبة من 110 ألف هكتار سنة 1882 إلى 528 ألف هكتار سنة 1897 ثمّ إلى 658 ألف هكتار سنة 1906. وتمّت السّيطرة على ثروات البلاد كمنجم الفسفاط بالقلعة الخصباء والمتلوي ومنجم الحديد بسِجنان والجريصة وأقاموا مراكز سكنيّة جديدة بهذه المناطق .